# الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر – تحليل التحديات وفرص النجاح-

# Transition to a green economy - analysis of challenges and opportunities for success –

**بر ايس خليفة[1]، شبوي سليم[2]**

[1] أستاذ محاضر قسم أ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، berrais.khalifa@cu-tipaza.dz

[2] أستاذ مساعد قسم ب، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، cheboui.salim@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 25-07-2022 تاريخ القبول: 01-11-2022 تاريخ النشر: 22-01-2023

**ملخص:**

ظهر الاقتصاد الأخضر نتيجة لأزمات متعددة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مالية أو بيئية، حيث يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق انشاء مشاريع صديقة للبيئة، واستخدام التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة، وهذا ما يترتب عنه نمو اقتصادي في القطاعات العامة والخاصة.

من هذا المنطلق فإن يمكن القول أنه من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يجب على الحكومات تدعيم برامج الاقتصاد الأخضر من خلال تحليل التحديات وتحديد فرص النجاح وترتيب الأولويات وتنفيذ السياسات، وهذا هو الهدف من هذه الدراسة، وفي الأخير خلصت الدراسة أنه توجد العديد من التحديات التي تواجهها الدول في مرحلة تحولها إلى الاقتصاد الأخضر ومن أهمها التحديات المالية، التجارية، التكنولوجية، السياسية...إلخ.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، التنمية.

**تصنيف JEL :** Q40، Q56.

## Abstract:

The green economy emerged as a result of multiple crises, whether economic, social, financial or environmental, as it aims to achieve sustainable development through the establishment of environmentally friendly projects and the use of technology in the field of renewable energy, and this results in economic growth in the public and private sectors.

From this point of view, it can be said that in order to transition to a green economy, governments must support green economy programs by analyzing challenges, identifying opportunities for success, arranging priorities and implementing policies, and this is the aim of this study, and in the end the study

concluded that there are many challenges that it faces. Countries are in the stage of their transition to a green economy, and the most important of them are financial, commercial, technological, political challenges...etc.

**Keywords:** Green economy, sustainable development, development.

**Jel Classification Codes:** Q40, Q56.

المؤلف المرسل: شبوي سليم، الإيميل: salimcheboui92@gmail.com

**1. مقدمة:**

يعتبر الاقتصاد الأخضر من أبرز القضايا والمواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين وخبراء التنمية في السنوات الأخيرة، حيث أن اهتمام الدول بالاقتصاد الأخضر ليس خيارا بل ضرورة ملزمة للأمن الاقتصادي والبيئي وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وقد زاد الاهتمام بهذا الاقتصاد أكثر نتيجة للأزمات المتكررة التي شهدها الاقتصاد العالمي وكثرة الأزمات التي تمر بها تلك الدول كانهيار الأسواق، الأزمات المالية والاقتصادية، ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكذلك التقلبات المناخية.

إن اهتمام الدول بالتحول والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يقابله مجموعة من التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تعزيز فرص النجاح وضمان الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا.

**التساؤل الرئيسي:**

ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تكمن تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وما هي فرص النجاح؟

**الأسئلة الفرعية:**

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد الاقتصاد الأخضر؟
- فيما تكمن تحديات وظروف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟
- هل توجد تجارب عربية ناجحة في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر؟

**الفرضيات:**

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيات التالية:

- الاقتصاد الأخضر هو الذي يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية التي تهدد حياة البشري من خلال المساواة بين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشتهم،

- تواجه الدول عدة تحديات مالية وتكنولوجية وسياسية خلال عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- حققت العديد من الدول العربية عدة ايجابيات في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر؛
- التعرف على أهم التحديات والظروف التي ترافق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ؛
- التعرف على أهم التجارب الناجحة في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

**تقسيمات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور الرئيسية المتمثلة في :

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الأخضر.

المحور الثاني: تحديات ومتطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

المحور الثالث: تجارب عربية ناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر.

## 2. مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الأخضر

تم التركيز في هذا المحور على تعريف الاقتصاد الأخضر وكذلك أسباب التحول نحو هذا الاقتصاد، إضافة إلى التطرق القطاعات المعنية بعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

### 1.2 تعريف الاقتصاد الأخضر

تم استخدام مصطلح الاقتصاد الأخضر في الأدبيات منذ سنة 1989، وكان ذلك في تقرير قدمه مجموعة من الاقتصاديين المختصين بالبيئة في الولايات المتحدة، غير أن هذا التقرير لم يتطرق في محتواه إلى الاقتصاد الأخضر بل أشار إليه في العنوان فقط، ورغم إعادة استخدام هذا المصطلح من طرف نفس المجموعة إلا أنهم لم يقدموا تعريفا له، إلا أن تم إعادة إحياء هذا المصطلح سنة 2008 في إطار مناقشات سياسات التغلب على الأزمة المالية العالمية، حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر لتحليل سياسات الاستثمار في القطاعات الخضراء بعدها جاء الاتفاق العالمي الأخضر الجديد سنة 2009، كما تم إصدار 2011 تقرير الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر بعنوان " نحو الاقتصاد الأخضر" في إطار نفس المبادرة.

لقد تعددت تعاريف الاقتصاد الأخضر ومن أهمها نذكر مايلي:

**تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** يعرفه أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان والمساواة والعدالة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة المخاطر البيئية أو ندرة الموارد الطبيعية". (unep, green economy: developing countries stories, 2010, p. 05)

**تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** يعرف الاقتصاد الأخضر أنه "ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاه العالم للبشر والإنصاف الاجتماعي، وذلك في ظل خفض جوهري للندرة البيئية". (الكوز، 2014، صفحة 02)

**تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة:** عرفه سنة 2011 على أنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الأفراد والحد من عدم المساواة، إلى جانب إلى عدم تعريض الأجيال القادمة للمخاطر بيئية والندرة الايكولوجية، فهو السبيل لتحقيق التنمية المستدامة". (unep, the transitiontoa green economy, 2011, p. 16)

**تعريف المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية:** يعرف الاقتصاد الأخضر أنه "ذلك الاقتصاد الذي يعبر على الأنشطة الإنتاجية المحافظة على البيئة عن طريق الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية من جهة ولتركها أثار سلبية أقل في البيئة من جهة أخرى". (الباني و حسين، 2016، صفحة 91)

من خلال ماسبق يتضح أن الاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية التي تهدد حياة البشري من خلال المساواة بين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشتهم، إضافة إلى السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفي نفس الوقت مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الحصول على حياة كريمة .

### 2.2 حوافز التحول نحو الاقتصاد الأخضر

هناك عدة حوافز ودوافع تدعو الى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، يمكن تلخيصها فيما يلي: (السعد و أخرون، 2017)

1- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية: حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في تخفيف الفقر عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية، وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي و نستطيع أن نوصلها إلي الفقراء.

2- الاهتمام بالمياه وعدم تلويثها والاجتهاد في ترشيدها: حيث أن تحسين كفاءة المياه و استخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها، كما أن تحسن طرق الحصول علي المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار و أيضا الحفاظ علي المياه السطحية.

3- دعم قطاع النقل الجماعي: حيث الوصول إلي خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25%سوف يوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا المبلغ يمكن تحويله إلي تخضير

الطاقة والانتقال إليها في مجال النقل وبتخضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة واستعمال النقل العام و السيارات الهجينة، توفر ما يقارب من 23 بليون دولار سنويا وبأنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20% من الأبنية القائمة، وخلال العشر سنوات القادمة يتوقع توفير أكثر من 4 مليون فرصة عمل.

4- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها: حيث أن إنتاج الحمض الفسفوري والأسمدة وإنتاج المعادن المركزة والاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة والصناعة الدوائية والصناعات التحويلية ينتج عنها أكثر من 50% من النفايات ويتم إلقاءها في المياه، ولكن إذا ما تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي أو محاولة تدويرها سوف يؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة.

5- العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة: حيث الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سوف يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

### 3.2 القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر

لقد حددت قمة ريودي جانيرو في سنة 1992 أهم القطاعات التي من شأنها أن تساهم في المساعدة إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهذه القطاعات هي: (المولى، 2017، صفحة 502)

- الطاقة المتجددة: ويشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الوقود الحيوي والطاقة الجوفية وغيرها.
- إدارة النفايات: وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى، ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة.
- إدارة الأراضي: وذلك من خلال التوسع في الزراعة العضوية، و إعادة التشجير، والاهتمام بالمراعي الطبيعية.
- إدارة المياه: إعادة استخدام المياه وذلك من خلال معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة، وجمع مياه الأمطار والسيول.
- النقل المستدام :وذلك من خلال إيجاد وسائط نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئيا بالكهرباء، والتوسع في مجال النقل العام.
- البناءات الخضراء: ويعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة والتي تعمل على تخفيض استهلاك الطاقة والمياه.
- الصناعة: وذلك من خلال التوجه نحو الصناعات النظيفة والصديقة للبيئة.

- السياحة: وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية والتي تلطف الجو.

**3. تحديات ومتطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**

تم التركيز في هذا المحور على أهم التحديات التي تواجهها الدول عند تطبيقها نهج التحول إلى الاقتصاد الأخضر ، إضافة إلى متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

**1.3 تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**

توجد العديد من التحديات التي تواجهها الدول في مرحلة تحولها إلى الاقتصاد الأخضر حيث تعيق مساره من جهة وتعيق توفير البيئة المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة، وعليه يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب على هذه التحديات والمتمثلة في ما يلي: (حنافر، 2018، الصفحات 126-127)

**- تحديات العمل:**

من أهم تحديات العمل النقص في المهارات واتساقها مع السياسة لبيئية، فعدم وجود المهارات اللازمة لتلبية الطلبات المتغيرة والناشئة حديثا للمهن تعيق الاستثمار الأخضر، إضافة إلى ذلك عدم التنسيق بين التخطيط الوطني ووزارات العمل، إذ أن معظم الدول تعتمد على بيانات نوعية يتم جمعها عن طريق البحوث والدراسات الاستقصائية للمشاريع المهنية أو هن طريق التشاور مع الخبراء من أجل قياس وتصنيف المهارات الخضراء، وبالتالي فهناك حاجة لتطوير أساليب لتحديد الاحتياجات المهنية الخاصة بالاقتصاد الأخضر.

**- التحديات المالية:**

تتطلب عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر مصادر تمويلية كبيرة، وهذا يعتبر من أهم التحديات الكبيرة، فالتمويل عنصر جوهري في تكوين الأصول الإنتاجية للفقراء وايجاد فرص عمل جديدة في القطاعات الاقتصادية الخضراء، كذلك زيادة فرص وصول المجموعات المنخفضة الدخل إلى إمدادات البنية الأساسية ومنها مصادر الطاقة المتجددة والمياه النظيفة وغيرها. ويجب الإشارة أن القطاع الخاص لا يستطيع وحده إجراء التحول نحو الاقتصاد الأخضر، إذ يجب على الدولة (القطاع العام) أن تلعب دورا محوريا في تمويل مشروعات البحث العلمي اللازمة لتطوير مشاريع الاقتصاد الأخضر وجعلها أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وعليه يجب تظافر جهود الجميع من حكومات والخواص والمؤسسات المالية الكبرى والمجتمع الدولي من اجل توفير التمويل اللازم لعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

**- التحديات السياسية:**

تمثل التحديات السياسية عقبة أمام التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية المستدامة في أي الدولة، وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات خارجية تتمثل في الضغوط التي تمارسها الدول الأخرى

والمؤسسات المالية الكبرى في شؤون الدول النامية، وتحديات داخلية تتمثل في الثورات والاحتجاجات وعوامل عدم الاستقرار.

**- التحديات الاقتصادية:**

تتمثل التحديات الاقتصادية في المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول في العالم، والتي يوضحها التدني الملحوظ في العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفعت معدلات التضخم والبطالة وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم عجز الموازنات العامة وعجز ميزان المدفوعات وتراكم الديون، إلى غير ذلك من المشكلات الاقتصادية التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ولا شك ان وضع تلك المؤشرات ازداد سوءا بعد الأزمات المالية العالمية مما سيؤدي إلى انخفاض المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الدول المتخلفة وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويعرقل عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

**- التحديات التجارية:**

تخشى العديد من الدول خاصة الدول النامية منها، أن يؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى فرض حواجز غير جمركية على التجارة أو حواجز جمركية غير ضرورية، أو ربما ضرائب أو حظر على المنتجات وعمليات الإنتاج التي لا تتبع معايير الأداء البيئي التي تستطيع البلدان المتقدمة تطبيقها ولعل التحدي الذي يعيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر في هذا الصدد هو تأثير الامتثال للمعايير البيئية التي تتطلب عادة إعادة هيكلة الصناعات من الداخل أو تغيير الإنتاج وأساليبه على تنافسية الشركات، وهذا ما يسبب خسائر في الإنتاجية وفرص العمل.

**- التحديات التكنولوجية:**

تتمثل التحديات التكنولوجية في الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال التكنولوجيا الحديثة، فالتكنولوجيا والمعرفة تملكها الدول المتقدمة ولا تسمح بانتقالها إلى الدول النامية والتي لا تتوفر على التقنيات الحديثة والخيارات الفنية، ويلعب التقدم التكنولوجي دورا مثمرا للغاية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر إذ يساعد على خلق فرص العمل الخضراء ويسهل زيادة الإنتاج الزراعي، ويوفر تحسين نظم الرعاية الصحية والتعليم، ويساعد أيضا في اضافة قيمة أكبر على السلع والخدمات بأسعار أقل للمستهلكين.

### 2.3 متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

من أهم متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر نذكر مايلي: (قرين و مصباح، 2019، صفحة 183)

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر مع زيادة الموارد؛
- الاهتمام بقطاع المياه مع ترشيد الاستخدام ومنع التلوث؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة؛
- دعم قطاع النقل الجماعي؛
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء؛
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها فيما هو مفيد وصديق للبيئة.

**3. تجارب عربية ناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر**

عملت العديد من الدول على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، ومن بينها بعض الدول العربية حيث سارعت إلى تطبيق نهج الاقتصاد الأخضر رغم التحديات التي واجهتها في ذلك، ومن أهم تلك الدول نذكر ما يلي: (هارون، 2019، الصفحات 262-267)

- **الأردن:** بعد أن عرفت الأردن، بمواردها غير المستغلة، وجه استثماره الى قطاعات جديدة للاستثمار في الطاقة الخضراء لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، والحفاظ على موارده الطبيعية، حدد الأردن عدة فرص لإطلاق القطاعات الخضراء، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والمياه، و إدارة المياه العادمة، والنفايات الصلبة، والمباني الخضراء، والسياحة البيئية، والنقل، ومع ذلك لا يزال إدراج إمكانات الاقتصاد الأخضر في تلك القطاعات محدودا.

إن الأردن نجحت في تنفيذ الخطط، لمواجهة التحديات الكبيرة والأعباء الاقتصادية الضخمة الناجمة عن التذبذب في أسعار الطاقة، والطلب المتزايد عليها، كما أنها أشارت إلى أهمية تنمية مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، للتخفيف من العبء الاقتصادي.

إن الطاقة المتجددة لم تعد طاقة مكلفة، بل أصبحت من خلال التقدم التكنولوجي منافسة بل اقل تكلفة من الطاقات الأخرى خاصة في الأردن، الذي يعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة % 97 ، وبسبب هذه النسبة بدأت تبحث عن بدائل الطاقة، وخاصة المتجددة منها، وترشيد استخدامها لتسهم في خليط الطاقة الكلي، وبالتالي التخفيف من حدة أزمة الطاقة.

إن تكلفة الطاقة المستوردة في الأردن شكلت في عام 2017 ، حوالي % 10 من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت هذه النسبة عام 2014 ، حوالي% 18 ، وان هذه النسبة شجعت على جذب

الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، والتي ساعدت على تطوير مشاريع الطاقة الشمسية، والرياح، لتصل الى 1500 ميغاواط، ما ساهم بحوالي20% من الطاقة الكهربائية المولدة عام 2020، هذا يعني أن الأردن حققت نجاحا كبيرا في تحقيق أهدافها فيما يخص عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

- **تونس:** شجعت تونس تطوير واستخدام الطاقة المتجددة لتقليل اعتمادها على النفط والغاز المستورد، ففي عام 2009 تم تقديم أول خطة وطنية للطاقة الشمسية، بهدف زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة من أقل من 1% الى % 4.3 في 2014 وتشمل الخطة استخدام أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ووحدة الطاقة الشمسية المركزة لتوليد الكهرباء، قد وصلت وفرة الطاقة المتوقعة من خطة الطاقة الشمسية الى % 22 لعام 2016 ، مع انخفاض قدره 1.3 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون.

تشير التجربة إلى العائدات المحتملة على الاستثمار في الطاقة المتجددة كأحد أقطاب الاقتصاد الأخضر وخلق فرص عمل جديدة، والحد من واردات الوقود، حيث أظهر سوق سخان المياه الشمسي في تونس زيادة كبيرة عندما تم توفير قروض منخفضة الفائدة لأصحاب المنازل، مع سداد المبالغ المستحقة من خلال فواتير الخدمات العامة العادية، وهذا من شأنه أن يقلل من المخاطر بالنسبة للمصارف المحلية، بينما يظهر في الوقت نفسه على المقترضين تأثير التسخين الشمسي على فواتير الكهرباء، ويجب الإشارة أن قطاعات السياحة والصناعة تشارك أيضا على زيادة استخدام الطاقة الشمسية.

وهناك مبادرات أخرى قامت بها تونس، مثل: تنمية مبادرة " Eco-Lef" للنفايات البلاستيكية في عام 2001، ومبادرة " Eco-Piles " للبطاريات الكهربائية في عام2005 ومبادرة " Eco-Zit " لزيوت التشحيم في عام 2008 ، وفي عام 2010 أطلق مشروع الإنتاج النظيف في تونس، ومن الأهداف الأساسية لهذا المشروع مساعدة المؤسسات على الامتثال للمواصفات البيئية العالمية من أجل تعزيز دخول الصادرات التونسية للأسواق الأوروبية التي تمثل معظم الصادرات التونسية، ويهدف هذا المشروع الى خفض استهلاك الطاقة والمياه، والسيطرة على التلوث الناجم عن نشاطها، ومن الجدير بالذكر أنو بحلول عام 2011 بلغت المساحة المخصصة للزراعة العضوية 330000 هكتار، أي حوالي 6.6% من الأراضي الصالحة للزراعة في تونس، أما في عام 2015 تم إعلان إستراتيجية وطنية تعنى بالاقتصاد الأخضر وتسعى إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والسياحة البيولوجية، والفلاحة البيولوجية، وفي عام 2016 تم توقيع اتفاقية تدعى Project Eco-Vert " " تهدف الى دعم الاستثمار والمبادرة الخاصة لدى الشباب لإنجاز مشاريع صغيرة في الاقتصاد الأخضر.

- **الإمارات العربية المتحدة:** تحرز الإمارات العربية المتحدة خطوات واسعة نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح مركز عالميا للاقتصاد الأخضر، إن الاقتصاد الأخضر هو الذي يؤدي الى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، دون المساس بالبيئة من خلال الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أثبتت دبي أنها تفي بوعودها باستمرار، حيث تسعى جاهدة إلى أن تصبح مركز عالميا للاقتصاد الأخضر ونموذج عالمي للشركات الخضراء والتمويل، وكفاءة الطاقة والأمن، والاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة جانب الطلب، وسيعمل كل ذلك على الحد من انبعاثات الكربون وتحقيق أهداف إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة لعام 2050 كما سيحد من انبعاثات الكربون في العالم في دبي.

تهدف إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة لعام 2050 إلى جعل دبي مركزا عالميا للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر عن طريق إزالة الكربون وتنويع مزيج الطاقة، وبحلول عام 2020 هدفت دبي الى زيادة إجمالي إنتاج الطاقة من الطاقة النظيفة الى7% ، ليتم زيادتها الى % 25 بحلول عام 2025 ، و % 75 بحلول عام 2030.

أطلقت الإمارات العديد من المبادرات، والاستراتيجيات، فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، ومن أولى هذه المبادرات هي المدينة النموذجية مدينة " مصدر" في أبو ظبي، وهي مدينة مصممة لتكون أول مشروع خال من انبعاثات الكربون، ويعتمد على الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن ينتهي في عام2025 وسوف تكون مدينة مصدر مستعدة لاستقبال حوالي ما بين 50000 40000شخص، وحوالي 1500 شركة محلية وعالمية.

وبعد تطبيق الاقتصاد الأخضر في الإمارات، حصلت نتائج إيجابية منها: انخفاض معدل إنتاج الفرد من الانبعاثات خلال فترة بين 2012 و 2000، من نحو39.5 طن إلى نحو 20.6 طن، كما أن إستراتيجية" دبي للطاقة النظيفة 2050 هدفت الى توفير 07 % من الطاقة في دبي من مصادر الطاقة النظيفة عام 2020 ، و % 25 في عام 2030 و % 75 في عام 2050، كما تسعى الاستراتيجية الى خفض الطلب على الكهرباء والمياه بنسبة % 30 بحلول العام 2030، والتقليل من انبعاثات غاز الكاربون بنسبة 16% بحلول عام 2021.

- **اليمن:** إن الجهود والمبادرات التي تعمل عليها دولة اليمن، والتي لها علاقة بالاقتصاد الأخضر، قامت بالاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي كوقود نظيف، وذلك بتطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، وتوفيره لقطاعي الصناعة، والنقل مستقبلا، وقد تم في هذا المجال إنشاء المحطة الكهربائية الغازية في مرأب بطاقة 314 ميجاوات، والتي بدأ تشغيليا في مطلع عام 2010 ، وذلك كمرحمة أولى من مشروع المحطة الذي يستهدف توليد700 ميجاوات، وشملت خطط الحكومة انشاء عدد من المحطات التي تعتمد

على الغاز وبطاقة إجمالية تبلغ 2000 ميجاوات، ويعول على القطاع الخاص دخول هذا المجال والمساهمة في إقامة هذه المحطات.

كذلك قامت اليمن على تنويع مصادر إنتاج الطاقة الصديقة للبيئة، بما فيها الطاقة المتجددة، والاعتماد عليها كمصدر مستدام لمطاقة، كما تتضمن الخطط على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، وإستراتيجية كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة البديلة في المناطق الريفية، وقد تم استحداث قطاع للطاقة الجديدة، والمتجددة في وزارة الكهرباء والطاقة، وإعداد الهيكل المؤسسي والتنظيمي للقطاع، وإعداد مجموعة من الدراسات في مجال تنمية مصادر الطاقة المتجددة في اليمن مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح ....الخ.

**4. خاتمة:**

يعتبر الاقتصاد الأخضر بديلا استراتجيا هاما من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والبيئية، والتي عانت ولازالت تعاني منه العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وعليه تسعى العديد من الدول العربية على وجه الخصوص إلى تجسيد فكرة الاقتصاد الأخضر من أجل خدمة متطلبات التنمية المستدامة، ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى عدم تلويث البيئة من خلال العمل على محاربة عملية تدوير النفايات والحد من الانبعاثات الكربونوية؛

2- يساهم الاقتصاد الأخضر في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛

3- إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر لديه القدرة على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع؛

4- تظهر مساهمة الاقتصاد الأخضر في الجانب الاجتماعي من خلال خلق العديد من فرص العمل؛

5- توجد العديد من التحديات التي تواجهها الدول في مرحلة تحولها إلى الاقتصاد الأخضر ومن أهمها التحديات المالية، التجارية، التكنولوجية، السياسية...إلخ؛

6- هناك العديد من الدول العربية عملت على التوجه وتطبيق نهج الاقتصاد الأخضر.

من خلال ماسبق يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

1- ضرورة زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمع من تسهيل عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛

2- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر ؛

3- تطوير البحث العلمي في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة في ذلك؛

4- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطاقات المتجددة عند التحول الى الاقتصاد الأخضر باعتبارها طاقة صديقة للبيئة.

**5. قائمة المراجع:**

[1]- United nation environment program(unep), green economy: developing countries success stories, unep ,geneva,2010,p5.

[2]- أحمد الكوز، (2014)، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، مجلة المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، العدد 188، ص 02.

[3]- undesa,unep ,and unctad, the transition to a green economy :benefits ,challenges and risks from a sustainable development perpective, secand preparatory committee meeting for united nations conferen ce on sustainable development,2011.p16.

[4]- أبو قاسم الباني، حسين شقراني،(2016)، الاقتصاد الأخضر: بين تطور الأطر النظرية وتفعيلها من العالمية إلى الوطنية، مجلة المستقبل العربي لمركز دراسات الوحدة العربية (لبنان) ، العدد 45، ص 91.

[5]- سندي صبري أبو السعد وآخرون، (2017)، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول – دراسة حالة مصر - ، مجلة المركز الديمقراطي العربي، ص 03. المقال موجود على الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=47167&amp=1

[6]- حافظ جسم عرب المولى، (2017)، دور الاقتصاد الأخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع الإشارة إلى العراق، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 06، العدد 02، ص 502. المقال موجود على الرابط التالي: http://cutt.us/JvMGO

[7]- خنافر علي، (2018)، القضايا البيئية العامية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر.

[8]- ربيع قرين، مصباح حراق، (2019)، خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة قسنطينة 01 ، المجلد 30، العدد 02، ص 183.

[9]- سمر هارون، (2019)،الاقتصاد الأخضر كطريق للتنمية المستدامة في فلسطين، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية لجامعة أم البواقي ، المجلد 06، العدد 02، ص ص 262-267.